العدد 3397 - السنة الثانية عشرة
الخميس 17 شوال 1440 - الموافق 20 يونيو 2019
Thursday 20 June 2019 - No.3397 - 12 th Year

مشروع قرار يطالب الأمم المتحدة باعتبار الحوثيين جماعة إرهابية

اليمن : مصرع 12 من الميليشيات بعد تسلل فاشل فى الضالع

الجيش اليمني يقصف تجمعات حوثية

عدن - «وكالات» : كشف رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي عن مشروع قرار سيطرح أمام الجلسة الختامية للبرلمان المقررة أمس الأربعاء، سيدعو الأمم المتحدة والجامعة العربية لتصنيف ميليشيات الحوثي كجماعة إرهابية.

وقال السلمي خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس مجلس النواب اليمني سلطان البركاني، الأربعاء، إنه سيتم التصويت على القرار ورفعه للأمين العام للأمم المتحدة، وللأمين العام للجامعة العربية، مشيراً إلى أن البرلمان العربي لن يتوانى عن أي جماعة تستهدف المنشآت المدنية.

وأكد السلمي أن البرلمان العربي سيطلب من الاتحاد البرلماني الدولي، توفير حماية لهم؛ موضحا أن البرلمانيين لهم حصانة في أي مكان على مستوى العالم.

وأشار رئيس البرلمان العربي إلى تعمد الحوثيين استهداف المنشآت المدنية في دول الجوار، مثلما حدث مؤخراً بالسعودية، هو جريمة حرب، لافتا إلى تهديد الحوثيين للنواب اليمنيين لأنهم يحضرون جلسات البرلمان اليمني.

وانطلقت بالقاهرة أعمال الجلسة العامة الرابعة من دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني، برئاسة الدكتور مشعل السلمي رئيس البرلمان، وبحضور رئيس مجلس النواب اليمني سلطان البركاني.

من ناحية أخرى لقي 12 مسلحا حوثيا مصرعهم، في مواجهات مع الجيش اليمني، في مديرية قعطبة، شمال الضالع، جنوب اليمن.

واندلعت المواجهات أثناء محاولة الميليشيا التسلل من الزبيريات إلى مواقع الجيش في السلسلة السود الجبلية بمديرية قعطبة، حسب ما ذكر موقع «سبتمبرنت» التابع لوزارة الدفاع اليمنية.

وأحبط الجيش اليمني المحاولة وأجبر المسلحين على التراجع، بعد مصرع 12 منهم.

من جهة أخرى أعلنت قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، اليوم الأربعاء، أن القوات الجوية للتحالف اعترضت ودمرت طائرة مسيرة تحمل متفجرات في الأجواء اليمنية.

وأكد التحالف أن الطائرة المسيرة كانت متوجهة للشمال الشرقي فوق حجة، متعهدا باستمرار قواته في تحييد القدرات العدائية الحوثية.

وكانت قوات الدفاع الجوي السعودي، قد تمكنت من اعتراض وتدمير طائرتين مسيّرتين تابعتين لميليشيا الحوثي، إحداهما كانت متجهة إلى منطقة سكنية في مدينة أبها جنوبي المملكة، وكما اعترضت السبت الماضي 5 طائرات بدون طيار مسيّرة أطلقتها الميليشيا الحوثية باتجاه مطار أبها الدولي ومحافظة خميس مشيط.

وأشار المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف، العقيد الركن تركي المالكي، إلى أن الأداة الإجرامية الإرهابية الحوثية تستهدف المنشآت والأعيان المدنية، في محاولات بائسة ومتكررة دون تحقيق أي من أهدافهم وأعمالهم العدائية اللامسؤولة، حيث يتم كشف وإسقاط تلك الطائرات في كل مرة.

من ناحية أخرى اعتبر مسؤول عسكري يمني، الأربعاء، أن التصعيد الأخير لميليشيات الحوثي الانقلابية في الحديدة يتجاوز فكرة خرق وقف النار، ويكشف عن خطط لنسف التهدئة في سياق تصعيد إيراني شامل بالمنطقة.

وجدد عضو فريق الحكومة اليمنية الحكومي في اللجنة الأمنية لإعادة تنسيق الانتشار بالحديدة، العميد الركن صادق دويد، التزام قوات الشرعية اليمنية باتفاق ستوكهولم، بحسب موقع قناة العربية.

ودعا دويد في تغريدة على تويتر، الأمم المتحدة لاتخاذ موقف واضح تجاه التصرفات الإرهابية المهددة للاتفاق، ملوحا بالحسم العسكري كحل في حال استمر التراخي الأممي.

وأضاف: «نجدد التزامنا باتفاق السويد وندعو الأمم المتحدة لاتخاذ موقف تجاه التصرفات الصبيانية المهددة للاتفاق».

روسيا: لدينا أدلة على سعي الإرهابيين للحصول على أسلحة بيولوجية

عناصر من القوات الروسية في سوريا

موسكو - «وكالات» : صرح نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي، يوري كوكوف، أن الإرهاب الدولي يحاول الحصول على الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية لاستخدامها في هجماته.

وبحسب ما أوردته وكالة تاس الروسية، على موقعها باللغة الإنجليزية، أمس الأربعاء، قال كوكوف في الاجتماع الدولي العاشر للمسؤولين الكبار في مجال الأمن الذي يعقد لليوم الثاني على التوالي في عاصمة جمهورية بشكورتوستان الروسية مدينة أوفا: «يجب الإشارة بشكل منفصل إلى تحليل عدد من الاتجاهات في نشاطات المنظمات الإرهابية الدولية».

وأضاف: «بالدرجة الأولى يخص ذلك محاولات الإرهابيين المستمرة للحصول على منفذ للدخول إلى المعلومات حول إنتاج وسائل الإصابة النووية والكيميائية والبيولوجية، واهتمامهم المرتفع بالمسائل الخاصة باحتمال استخدام العوامل البيولوجية المسببة للأمراض والمواد الكيميائية السامة، لأغراض إرهابية».

وتابع كوكوف قائلاً: «إن الاستخدام المتزايد للوسائل التقنية الحديثة، ذات التقنية العالية، يخلق مخاطر إضافية حيث يسعى الإرهابيون إلى الحصول عليها بسرعة واستخدامها لارتكاب جرائم»، وعلى سبيل المثال، استشهد المسؤول الأمني الروسي بالهجمات على المنشآت العسكرية الروسية في سوريا التي نفذت باستخدام الطائرات بدون طيار، في شهر مارس الماضي، مضيفا «ولمنع مثل هذه الهجمات ، دمرت قوات الدفاع الجوي الروسية مستودعا تابعا لجماعة « تحرير الشام» الإرهابية في إدلب السورية».

واستطرد المسؤول الأمني الروسي: «بدأ الإرهابيون في استخدام مجموعات انتحارية تتكون من أفراد أسرة واحدة بالإضافة إلى الأطفال الصغار لاختراق المنشآت المحمية بنشاط أكبر».

وأضاف: «ومن أحد الأشكال الجديدة للنشاط الإرهابي، محاولة مهاجمة البنية التحتية الساحلية باستخدام سباحين تم تدريبهم على الأعمال التخريبية ولديهم مهارات في زرع الألغام بالموانئ البحرية والاستيلاء على السفن المدنية، وخاصة ناقلات النفط».

مصر تستنكر مطالبة الأمم المتحدة إجراء تحقيق حول وفاة مرسي

أحمد حافظ

القاهرة - «وكالات» : استنكر المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية أحمد حافظ، بأقوى العبارات، التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول وفاة الرئيس المعزول محمد مرسي، وذلك خلال محاكمته في قضية تخابر مع جهة أجنبية، في تناول ينطوي على محاولة تسييس حالة وفاة طبيعية بشكل متعمد، مشيراً إلى أن تلك التصريحات لا تليق بمتحدث رسمي لمنظمة دولية كبيرة.

وأدان حافظ ما تضمنته تلك التصريحات من إيحاءات للتشكيك بغرض الافتئات على مؤسسات الدولة المصرية ونزاهة القضاء المصري، وبما يعد محاولة مغرضة للنيل من التزام مصر بالمعايير الدولية، بل والقفز إلى استنتاجات واهية لا تستند إلى أي أدلة أو براهين حول صحة المذكور دون أي إدراك بل وجهل تام بالحقائق، وهو ما يُعد أمراً غير مقبول من جانب المتحدث باسم مكتب المفوضية السامية، لاسيما مع الاقتراح بقيام مصر بإجراءات محددة، هي بالفعل مطبقة من جانب السلطات المصرية من منطلق التزام وطني أصيل واحتراماً للتعهدات الدولية.

وقال حافظ إن مصر تدرك أن مثل هذا التصريح المسيس الفج، إنما يساير تصريحات مسؤولين بدولة وكيانات تستغل الحدث لأغراض سياسية وتتشدق باحترامها للديموقراطية وحقوق الإنسان في حين لا تنم تصرفاتها أو ممارساتها إلا عن السعي نحو البقاء في السلطة باستخدام كافة الوسائل الممكنة، مما جعلها دكتاتوريات مستبدة، وقامت بتحويل بلادها إلى سجون كبيرة يتم التلاعب فيها بنتائج الانتخابات وفرض إعادتها عنوة دون سند، فضلاً عما تقوم به من زج عشرات الآلاف من المعارضين والمجتمع المدني في السجون دون معرفة مصائرهم، ودون أدنى محاسبة، والتنكيل بآلاف الموظفين وتشريدهم وسلب حريات المواطنين وتكميم الأفواه والتضييق على الحريات الأساسية من تعبير وتجمع وغيرهما.

وأشار إلى رعاية تلك الدول للآلاف من عناصر الجماعات الإرهابية في المنطقة وتورطها في إزهاق الأرواح وسفك دماء الأبرياء بغية تحقيق مآرب سياسية وبحثاً عن النفوذ واستعادة وهم أمجاد التاريخ.

وأكد حافظ على أن ما صدر من تصريح من قبل المتحدث باسم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان سيتم إثارته على أعلى مستوى بالنظر إلى انعدامه للموضوعية وما تتضمنه من تجاوزات وانحراف وخرق لأصول المهنية والنزاهة الواجب توافرها.

وسط جدل وانقسام.. برلمان تونس يصادق على تعديل القانون الانتخابي

البرلمان التونسي

تونس - «وكالات» : صادق البرلمان التونسي في جلسة صاخبة على تعديل القانون الانتخابي، ليزيد في تعميق الانقسام بين الأطياف السياسية والحزبية حول جدوى هذا التعديل قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة نهاية العام.

ومر القانون المثير للجدل برمته بعد موافقة 128 نائبا ورفض 30 نائبا وامتناع 14 آخرين عن التصويت.

وشمل التعديل فصولا تتعلق بشروط التقدم للانتخابات الرئاسية عبر رفض ترشح وإلغاء نتائج كل من ثبت قيامه أو استفادته من الإشهار السياسي عبر جمعية خيرية أو قناة تلفزية على غرار ما يضبطه القانون المنظم للأحزاب السياسية.

وأقر التعديل نسبة عتبة لا تتجاوز 3% في الانتخابات التشريعية، واشترط على أي مترشح للانتخابات تقديم «بطاقة عدد 3» والتي تثبت خلو سجله من أي سوابق أو ملاحقات قضائية.

ويرفض القانون الانتخابي الجديد ترشحات كل من ثبت قيامه بخطاب لا يحترم النظام الديمقراطي وقيم الدستور، وكل من يدعو للعنف والتمييز بين المواطنين، أو من يمجد انتهاكات حقوق الإنسان.

وسمح القانون الانتخابي لأول مرة بعد الثورة لرموز نظام بن علي بالإشراف على مراقبة الانتخابات، بعدما تم إقصاؤهم من ذلك خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2014.

وسارعت شخصيات وجمعيات مدنية رأت أنها مستهدفة مباشرة بهذا التنقيح الانتخابي، إلى التعبير عن موقفها الرافض له، حيث هاجم المرشح الرئاسي وصاحب قناة «نسمة » الخاصة نبيل القروي عبر تدوينة له الائتلاف الحاكم.

وقال القروي إن «ما حدث في مجلس النواب لم يكن تعديل قوانين ولا تصويتا على تنقيح.. هو عملية انتحار جماعي للمنظومة الحاكمة وإعلان لإفلاسها وإفلاس كتلتها النيابية من نواب العار».

وأكد أن القانون الانتخابي استهدفه شخصيا، مشددا في المقابل على مواصلته العمل على مشروعه السياسي و«انتصاره الحتمي».

ووصف سليم بن حسن رئيس جمعية «عيش تونسي» التي استهدفت -حسب مراقبين- بهذه التنقيحات، ما حدث في قبة البرلمان بأنه «محاولة انقلاب على الديمقراطية ودولة القانون وعلى إرادة التونسيين».

ولفت بن حسن إلى أن الأحزاب الحاكمة «النهضة» و«تحيا تونس» استشعرت الخطر المحدق بها بعد نزول شعبيتها الكبير في نوايا التصويت مقابل صعود شخصيات واطياف أخرى في استطلاعات الرأي، مما دفعها إلى قطع الطريق على منافسيها.

وأكد أن جمعية «عيش تونسي» ستخوض معركتها أمام الرأي العام قبل معركتها القانونية للدفاع عن حقها في المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن خيارات التونسيين.

بدورها، توجهت الأمينة العامة للحزب الدستوري الحر عبير موسى بكلمة مباشرة لأنصارها من مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل.

وقالت إنها غير مشمولة بالتنقيحات الخاصة بالقانون الانتخابي بعد حذف عبارة «كل من مجد الدكتاتورية» من أحد فصوله، مؤكدة عزمها على التقدم لخوض الانتخابات الرئاسية.

في المقابل اعتبرت الناطقة باسم حزب «تحيا تونس» صابرين القويطيني في تصريح أن ما ورد في القانون الانتخابي يساوي بين الأحزاب السياسية وبين المترشحين في إطار الجمعيات أو المستقلين منهم في المسؤوليات.

وقالت صابرين إن القوانين التي تسري على الأحزاب فيما يتعلق بمنع التمويل الأجنبي والإشهار السياسي لا بد أن تسري أيضا على أصحاب الجمعيات، بهدف تعديل قواعد اللعبة الانتخابية وتساوي الجميع أمام القانون.

وأوضحت أن الحكومة عرضت هذا المشروع قبل الشهر من موعد الانتخابات على عكس ما يتم ترويجه، متسائلة «هل نعدل عن تنقيح القانون الانتخابي بحجة الخوف من أي تأويل قد يحصل؟».

وعلق القيادي في حركة النهضة زبير الشهودي على تمرير فصول القانون الانتخابي قائلا عبر صفحته الرسمية على فيسبوك «شكرا لمجلس نواب الشعب.. الديمقراطية لها رجال ونساء يحمونها».

يشار إلى أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أكدت أنها ستمتثل للقرارات المصادق عليها في مجلس النواب والمتعلقة بتنقيح فصول القانون الانتخابي، والتعامل معها كقوانين ملزمة حال نشرها في الجريدة الرسمية للبلاد التونسية.